



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان - العراق

رقم القرار : ٢٦

تأريخ القرار : ٢٠٠٢/١١/٧

" قرار "

استناداً لأحكام الفقرتين (٢١) من المادة (٥٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل و قرار المجلس الوطني لكوردستان - العراق رقم (٢٢) في ١٠/٤/١٩٩٢ ، قرر المجلس الوطني لكوردستان - العراق بجلسته المنعقد بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٧ ما يلي :

أولاً : تبني مشروع دستور اقليم كوردستان - العراق ضمن نظام فيدرالي ديمقراطي عراقي موحد .

ثانياً : مشروع الدستور هو الرأي الرسمي لشعب كوردستان العراق ومشروعه الموحد المجسد لاعلان الفيدرالية للمجلس الوطني لكوردستان - العراق و قراره المرقم (٢٢) الصادر بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٢ .

ثالثاً : على الأطراف الكوردستانية المعنية الألتزام به .

رابعاً : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (جريدة وقائع كوردستان) .

د. رؤژ نوري شاويس

رئيس المجلس الوطني لكوردستان - العراق

نهرشيفى رۆژنامهى وهقايعى كوردستان

www.mojkurdistan.com



مشروع دستور اقليم كوردستان - العراق

الباب الأول الأحكام العامة

المادة الأولى :

اقليم كوردستان من أقاليم الجمهورية الفدرالية العراقية و يكون نظامه السياسي جمهورياً برلمانياً ديمقراطياً.

المادة الثانية :

يتكون اقليم كوردستان من محافظة دهوك بحدودها الادارية الحالية و محافظة كركوك و السليمانية و أربيل و أقضية عقرة و الشيخان و سنجار و تلعفر و تلييف و نواحي زمار و بعشيق و أسكى كلك من محافظة نينوى و قضائي خانقين و مندلي من محافظة ديالى و قضاء بدر و ناحية جسان من محافظة واسط بحدودها الادارية قبل عام ١٩٦٨ و المناطق الأخرى التي تقطنها أكثرية كردية.

المادة الثالثة :

الشعب مصدر السلطات و أساس شرعيتها.

المادة الرابعة :

يتكون شعب اقليم كوردستان من الكورد و المجموعات القومية (التركمان و الأثوريين و الكلدان و الأرمن و العرب) و يقر هذا الدستور حقوقهم ضمن وحدة إقليم كوردستان.

المادة الخامسة :

مدينة كركوك عاصمة لاقليم كوردستان و يجوز للمجلس الوطني لكوردستان العراق عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بصورة مؤقتة.

المادة السادسة :

لاقليم كوردستان علم خاص به الى جانب علم الجمهورية الفدرالية العراقية و له شعار و نشيد و عيد قومي نوروز (٢١ آذار) و ينظم ذلك بقانون.

المادة السابعة :

لاقليم كوردستان قوات مسلحة دفاعية.

المادة الثامنة :

١. اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية في اقليم كوردستان.

٢. تكون المراسلات الرسمية مع السلطات الفيدرالية و الأقاليم الأخرى باللغتين العربية و

الكوردية
رئيسى رۆژنامهى وهقايعى كوردستان

www.mojkurdistan.com



٣. تعتبر اللغة التركمانية لغة ثقافة و تعليم الى جانب اللغة الكوردية بالنسبة للتركمان و اللغة السريانية لغة ثقافة و تعليم الى جانب اللغة الكوردية بالنسبة للناطقين بالسريانية و اللغة العربية لغة ثقافة و تعليم الى جانب اللغة الكوردية للعرب.

الباب الثاني الحقوق و الواجبات الأساسية

المادة التاسعة :

١. المواطنون متساوون امام القانون في الحقوق و الواجبات دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين أو المذهب أو الحالة الاجتماعية.
٢. تتمتع المرأة بالمساواة التامة مع الرجل.
٣. الأسرة أساس المجتمع و حماية الأمومة و الطفولة مكفولة و تلتزم السلطات و المجتمع برعاية النشء و الشباب و حماية القيم الأخلاقية و الوطنية الأصيلة و التراث التاريخي لشعب كوردستان و ذلك في حدود القانون.
٤. مبدأ تكافؤ الفرص مضمون لجميع المواطنين.

المادة العاشرة :

١. العقوبة شخصية و لاجريمة و لا عقوبة إلا بنص و لا تفرض العقوبة الا على الفعل الذي اعتبره القانون جريمة عند اقراره و لا تطبق عقوبة اشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة.
٢. المتهم بريء حتى تثبت أدانته.

المادة الحادية عشرة :

١. حق الدفاع مقدس و مكفول في جميع مراحل التحقيق و المحاكمة وفق أحكام القانون.
٢. جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية وفق أحكام القانون.

المادة الثانية عشرة :

١. للمساكن أو ما في حكمها حرمتها و لا يجوز انتهاكها أو دخولها أو تفتيشها أو مراقبتها إلا في الأحوال و بالطرق التي نص عليها القانون.
٢. لا يجوز تفتيش الأشخاص أو مقتنياتهم إلا بموجب القانون.
٣. كرامة الإنسان مصونة و تحرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفسي بحقه.

٤. لا يجوز جزاء إنسان أو توقيفه أو حبسه أو سجنه إلا بقرار صادر من جهة قضائية مختصة



المادة الثالثة عشرة :

سرية المراسلات البريدية (العادية و الألكترونية و البرقية و الهاتفية) مكفولة و لا يجوز كشفها إلا لضرورات العدالة و أمن الاقليم و بقرار من جهة قضائية مختصة و ضمن الحدود التي يقرها القانون.

المادة الرابعة عشرة :

حق الملكية مصون و لا يجوز حجز الأموال المنقولة و غير المنقولة إلا بموجب قانون و لا تنزع الملكية الخاصة إلا لأجل النفع العام و وفق القانون و لقاء تعويض عادل.

المادة الخامسة عشرة :

لا يجوز منع مواطني اقليم كوردستان من السفر الى خارج الجمهورية الفيدرالية العراقية أو من العودة إليها و لا يجوز تقييد تنقلهم أو تحديد إقامتهم إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

المادة السادسة عشرة :

حرية الرأي و التعبير و النشر و الطباعة و الصحافة و حق الأجتماع و التظاهر و الأضراب سلمياً و تأسيس الأحزاب و الجمعيات و النقابات مكفولة و تنظم وفق القانون.

المادة السابعة عشرة :

حرية الدين و المعتقد و ممارسة الشعائر الدينية مكفولة على ان لا تتعارض و احكام دستور الجمهورية الفدرالية العراقية و هذا الدستور و النظام العام و الآداب العامة.

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز تسليم اللاجيء السياسي.

المادة التاسعة عشرة :

١. التعليم الأبتدائي في اقليم كوردستان الزامي و ينظم ذلك بقانون.

٢. تلتزم سلطات اقليم كوردستان بمكافحة الأمية و تكفل لمواطنيها حق التعليم المجاني في مختلف مراحل الأبتدائية و الثانوية و الجامعية و تطوير التعليم المهني و الفني (التكنيكي).

المادة العشرون :

حرية البحث العلمي مكفولة ضمن القانون و يجب تشجيع و مكافأة و رعاية التفوق و الأبداع و الأبتكار و مختلف مظاهر النبوغ في المجالات العلمية و الفكرية و الثقافية و الفنية.

المادة الحادية و العشرون :

١. العمل حق لكل مواطن و واجب عليه يمارسه اينما شاء و تسعى سلطات الأقليم لتوفيره لكل مواطن قادر عليه.

٢. تضمن السلطات تحسين شروط العمل و ظروفه و تعمل على رفع مستوى المعيشة و الخبرة

و الثقافة للعمال و توفر الضمانات الأجتماعية لهم في حالات المرض و العجز و البطالة و الشيخوخة .



٣. لا يجبر احد على مزاوله عمل معين من دون عوض إلا في حالة دفع ضرر عام مفاجيء.

المادة الثانية والعشرون :

١. تلتزم السلطات بحماية الصحة العامة عن طريق التوسع المستمر في توفير الخدمات الطبية و الصحية.

٢. تلتزم السلطات بحماية البيئة و تحسينها و تطويرها.

المادة الثالثة والعشرون :

إداء الضريبة واجب على كل مواطن ولا تفرض و لا تجبى و لاتعدل إلا بقانون.

المادة الرابعة والعشرون :

تقديم الشكوى و رفع العرائض الى السلطات حق مكفول للمواطن و عليها البت فيها خلال مدة محددة معقولة.

المادة الخامسة والعشرون :

القضاء في اقليم كوردستان هو المرجع في حماية الحقوق الواردة في هذا الباب و على المحكمة ان تحكم بالعقوبة أو التعويض أو بهما عند تعيينها مدى مسؤولية الجهات العامة أو المسؤولية الشخصية المباشرة أو كليهما.

الباب الثالث

سلطات اقليم كوردستان

الفصل الأول - السلطة التشريعية

المجلس الوطني لاقليم كوردستان

المادة السادسة والعشرون :

المجلس الوطني لاقليم كوردستان هو السلطة التشريعية في الاقليم و يتكون من ممثلي الشعب و يجري انتخاب أعضائه بالاقتراع العام الحر السري المباشر.

المادة السابعة والعشرون :

١. تعين طريقة انتخاب أعضاء المجلس الوطني لاقليم كوردستان و كيفية إجرائه و تحديد مواعده و نسبة التمثيل و شروط الناخب و العضو بموجب القانون.

٢. يراعى في تكوين المجلس التمثيل العادل للمجموعات القومية في اقليم كوردستان.

المادة الثامنة والعشرون :

١. الدورة الانتخابية أربع سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له.

٢. يجتمع المجلس بدعوة من رئيس الاقليم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان النتائج النهائية للانتخابات و في حالة عدم صدور الدعوة اليه يجتمع المجلس تلقائياً في اليوم التالي لانتهاء المدة المذكورة.

المادة التاسعة والعشرون :

يعقد المجلس جلسته الأولى برئاسة أكبر أعضائه سناً و ينتخب بالاقتراع السري رئيساً و نائباً للرئيس و أميناً للسري.

www.mojkurdistan.com



المادة الثلاثون :

يؤدي عضو المجلس قبل المباشرة بمهامه اليمين التالية :

((أقسم بالله العظيم أن أحافظ على مصلحة شعب كوردستان ووحدته وكرامته وحقوق وحرية أبنائه وأن أقوم بمهام العضوية بصدق وإخلاص)).

المادة الحادية والثلاثون :

١. يتم النصاب القانوني في المجلس بحضور أغلبية أعضائه و تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

٢. لعشرة من أعضاء المجلس اقتراح مشروع قانون أو قرار.

المادة الثانية والثلاثون :

تحدد مخصصات ومكافآت رئيس وأعضاء المجلس الوطني بقانون.

المادة الثالثة والثلاثون :

تحدد تفاصيل سير العمل في المجلس وكيفية عقد جلساته العادية والاستثنائية وحالات انتهاء العضوية وكيفية ملء المقاعد الشاغرة بقانون.

المادة الرابعة والثلاثون :

يمارس المجلس الأختصاصات الآتية :

١. تعديل دستور الاقليم بأغلبية ثلثي عدد أعضائه دون المساس بالحقوق والواجبات الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور.

٢. تشريع القوانين وتعديلها وإلغائها.

٣. منح الثقة بالوزارة وأعضائها وسحبها منهم.

٤. إقرار الموازنة العامة لاقليم كوردستان أو إجراء المناقلة بين أبوابها والمصادقة على كل إنفاق لم يرد ذكره فيها.

٥. إنشاء الضرائب والرسوم وتعديلها وإلغائها.

٦. المصادقة على الاتفاقيات التي تعقد من قبل السلطة التنفيذية مع الأقاليم الأخرى للجمهورية الفيدرالية العراقية والجهات الأجنبية وأقاليم الدول الفيدرالية في المجالات الاقتصادية والتنمية والثقافية والتعليمية والانسانية والشؤون الإدارية والأمنية الحدودية وشؤون الجوار.

٧. الفصل في صحة العضوية في المجلس.

٨. اصدار القرارات اللازمة لملء المقاعد الشاغرة في المجلس وفقاً للقانون.

٩. الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية لاقليم كوردستان ومساءلة رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء.

١٠. وضع نظامه الداخلي وتحديد ملاكاته وتقدير موازنته وتعيين موظفيه وتحديد رواتبهم.

١١. تشكيل اللجان التحقيقية في المسائل التي يرتأىها.

المادة الخامسة والثلاثون :

١. للعضو حصانة برلمانية وله حرية الكلام ضمن الحدود المبينة في النظام الداخلي للمجلس.

٢. لا يجوز التحقيق مع العضو أو القبض عليه أو تقييد حريته أو مراقبته أو تفتيشه اثناء دورة الانعقاد من قبل أية جهة كانت دون إذن من المجلس الا في حالة التلبس بجناية مشهودة.



٣. لا يجوز ملاحقة العضو أو إلقاء القبض عليه خارج أوقات انعقاد دورات المجلس دون اذن من رئيسه إلا في حالة التلبس بجناية مشهودة و يخطر المجلس فور انعقاده بما اتخذ من اجراءات بحقه.

المادة السادسة والثلاثون :

١. للمجلس حل نفسه بأغلبية ثلثي عدد أعضائه.
٢. يحل المجلس بمرسوم من رئيس الاقليم في الحالات الآتية :
 - أ. إذا استقال اكثر من نصف عدد أعضائه.
 - ب. إذا لم يتم النصاب القانوني لانعقاده خلال خمسة و أربعين يوماً من تأريخ دعوته للانعقاد.
 - ج. إذا لم يمنح المجلس الثقة لمجلس الوزراء ثلاث مرات متتالية.
 - د. إذا تم تغيير النظام الانتخابي للمجلس و كانت المدة المتبقية لدورته الانتخابية ستة أشهر فأقل.

المادة السابعة والثلاثون :

في حالة حل المجلس أو انتهاء دورته الانتخابية يجب إجراء انتخابات عامة جديدة لانتخاب مجلس جديد خلال مدة أقصاها شهران.

المادة الثامنة والثلاثون :

إذا أنتهت الدورة الانتخابية للمجلس و تعذر إجراء انتخابات جديدة بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية فيستمر في مهامه لحين انتخاب مجلس جديد و انعقاد جلسته الأولى.

الفصل الثاني

السلطة التنفيذية

المبحث الأول

رئيس اقليم كوردستان

المادة التاسعة والثلاثون :

للاقليم رئيس يسمى (رئيس اقليم كوردستان) و هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية و يمثل رئيس الجمهورية الفدرالية العراقية و ينوب عنه في المناسبات الوطنية و القومية و يتولى التنسيق بين السلطات الاتحادية و سلطات الاقليم.

المادة الأربعون :

ينتخب رئيس اقليم كوردستان بالطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية الفدرالية العراقية و ينظم ذلك بقانون.

المادة الحادية و الاربعون :

تحدد طريقة انتخابات رئيس اقليم كوردستان و شروط الترشيح و كيفية اتهامه و محاكمته و حالات انتهاء ولايته بموجب قانون خاص.

المادة الثانية و الاربعون :

يؤدي رئيس الاقليم قبل مباشرته بواجباته اليمين الدستورية الآتية أمام المجلس الوطني لاقليم كوردستان.



((أقسم بالله العظيم بأن أحافظ على حقوق و مكتسبات ووحدة
و مصالح شعب كوردستان و أن أحترم و ألتزم بدستوري الجمهورية
الفدرالية العراقية و اقليم كوردستان و أن أؤدي مهامى بصدق و إخلاص)) .

المادة الثالثة و الاربعون :

تكون مدة ولاية رئيس اقليم كوردستان أربعة سنوات و يجوز إعادة انتخابه لمرة واحدة.

المادة الرابعة و الاربعون :

يمارس رئيس اقليم كوردستان الصلاحيات الآتية :

١. إصدار القوانين التي يسنها المجلس الوطني للاقليم.
٢. إصدار مرسوم لاجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني للاقليم.
٣. إصدار مرسوم دعوة المجلس الوطني للاقليم الى دورة الانعقاد الأولى.
٤. إصدار مرسوم تشكيل مجلس الوزراء بعد نيته الثقة في المجلس الوطني للاقليم.
٥. دعوة مجلس الوزراء لأجتماع أستثنائي كلما اقتضت الضرورة لذلك و يكون الاجتماع مقصوراً على المواضيع التي أوجبت الدعوة اليه و يترأس تلك الجلسة عند حضوره اليها.
٦. إصدار قرارات لها قوة القانون بعد التشاور مع رئيسي المجلس الوطني للاقليم و مجلس الوزراء و ذلك عند تعرض اقليم كوردستان و نظامه السياسي أو الأمن العام فيه أو مؤسساته الدستورية لمخاطر داهمة تهدد كيانه و تعذر اجتماع المجلس الوطني على أن تعرض تلك القرارات على المجلس الوطني للاقليم عند أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو عرض و لم يقرها المجلس زالت عنه الصفة القانونية.
٧. إعلان حالة الطوارئ بموجب قانون خاص.
٨. الصلاحيات التي يخولها له رئيس الجمهورية الفدرالية العراقية.
٩. تحريك القوات المسلحة و قوات الأمن الداخلي للاقليم بالاتفاق مع مجلس وزراء الأقليم.
١٠. إدخال قوات مسلحة اتحادية الى الاقليم عند الاقتضاء بموافقة المجلس الوطني للاقليم.
١١. الاشراف على أجهزة الأمن الفيدرالية العاملة بصفة وقتية أو دائمية في الاقليم و توجيهها.
١٢. إصدار مرسوم باستقالة مجلس الوزراء أو الوزير عند سحب الثقة منهما.
١٣. إصدار مرسوم بقبول استقالة مجلس الوزراء او الوزير في حالة طلبهم لها و تكليفهم بمهامهم لحين تشكيل الوزراء الجديدة.
١٤. العفو الخاص عن المحكومين.
١٥. المصادقة على احكام الاعدام أو تخفيفها الى السجن المؤبد.
١٦. تعيين اصحاب الدرجات الخاصة و الحكام و رئيس الادعاء العام للاقليم و المدعين العامين و نوابهم و رؤساء الوحدات الادارية ، و عزلهم و فصلهم و إحالتهم على التقاعد بقانون.
١٧. منح الرتب العسكرية لضباط القوات المسلحة للاقليم و قوى الأمن الداخلي و طردهم و إحالتهم على التقاعد وفق القانون.
١٨. منح الأوسمة و الأنواط التي يحددها القانون.
١٩. تعيين و عزل ممثلي الاقليم في مجلس الأقاليم و بناءً على اقتراح مجلس الوزراء و مصادقة

المجلس الوطني لاقليم كوردستان. www.mojkurdistan.com



المادة الخامسة و الاربعون :

يحدد راتب و مخصصات رئيس اقليم كوردستان بقانون.

المادة السادسة و الاربعون :

يكون لرئاسة الاقليم ديوان تعين واجباته و تشكيلاته بقانون.

المادة السابعة و الاربعون :

١. إذا استقال رئيس اقليم كوردستان أو توفي أو أصيب بعجز دائمى ينتخب خلفاً له بنفس الطريقة.

٢. عند فراغ منصب رئيس اقليم كوردستان ويتولى رئيس المجلس الوطنى لاقليم كوردستان القيام بمهامه لحين انتخاب رئيس جديد.

٣. عند غياب رئيس اقليم كوردستان أو تمتعه بإجازة يتولى رئيس مجلس وزراء الاقليم القيام بمهامه وكالة.

المبحث الثانى مجلس وزراء اقليم كوردستان

المادة الثامنة و الاربعون :

مجلس وزراء كوردستان هو الهيئة التنفيذية و الادارية العليا فى الاقليم و يؤدى مهام السلطة التنفيذية تحت إشراف و توجيه رئيس اقليم كوردستان.

المادة التاسعة و الاربعون :

١. يتألف مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء و نوابه و عدد من الوزراء على أن لا يقل عددهم عن (١٥) خمسة عشر وزيراً.

٢. يكلف رئيس اقليم كوردستان عضو المجلس الوطنى للاقليم المرشح من قبل كتلة الأغلبية البرلمانية بتشكيل الوزارة.

٣. يقوم رئيس الوزراء المكلف بأختيار نوابه و الوزراء من بين أعضاء المجلس الوطنى للاقليم أو غيرهم ممن تتوفر فيهم شروط عضوية المجلس الوطنى للاقليم.

٤. يقدم رئيس الوزراء المكلف قائمة بأعضاء وزارته الى رئيس الاقليم للمصادقة عليها.

٥. يقدم رئيس الوزراء المكلف و بعد مصادقة رئيس الاقليم مجلس وزارته الى المجلس الوطنى للاقليم لطلب منحها الثقة و بعد نيلها يصدر مرسوماً بتشكيلها.

٦. يترأس رئيس مجلس الوزراء جلسات المجلس بأستثناء جلسات التي يحضرها رئيس الاقليم.

المادة الخمسون :

يراعى تمثيل المجموعات القومية فى تشكيل مجلس وزراء اقليم كوردستان.

المادة الحادية و الخمسون :

الوزراء متضامنون أمام المجلس الوطنى للاقليم فى المسؤولية عن الشؤون المتعلقة بمجلس الوزراء و كل وزير مسئول بصورة منفردة عن أعمال وزارته.

المادة الثانية و الخمسون :

يمارس مجلس الوزراء الأختصاصات الآتية :

وردستان

www.mojkurdistan.com



١. تنفيذ القوانين و الانظمة و القرارات و المحافظة على أمن الاقليم و الأموال العامة.
٢. رسم السياسة العامة للاقليم بالتعاون مع رئيس اقليم كوردستان.
٣. إعداد مشاريع خطط التنمية و اتخاذ مايلزم لتنفيذها.
٤. إعداد مشروع الموازنة العامة للاقليم.
٥. الاشراف على أعمال الوزارات و المؤسسات و المرافق العامة في اقليم كوردستان و توجيهها و متابعتها و مراقبتها و التنسيق بينها و له إلغاء أو تعديل قراراتها.
٦. إصدار القرارات التنفيذية و الادارية وفقاً للقوانين و الانظمة.
٧. إعداد مشاريع القوانين و إصدار الأنظمة.
٨. تعيين الموظفين و تحديد رواتبهم و ترفيعهم و فصلهم و عزلهم و إحالتهم على التقاعد وفقاً للقانون.

المادة الثالثة والخمسون :

الوزير هو المسؤول الأول و المباشر عن جميع الأمور المتعلقة بوزارته.

المادة الرابعة والخمسون :

١. يعتبر مجلس الوزراء مستقبلاً إذا سحب المجلس الوطني للاقليم الثقة منه.

٢. يعتبر الوزير مستقبلاً إذا سحب المجلس الوطني للاقليم الثقة منه.

المادة الخامسة والخمسون :

١- تحدد بقانون كيفية مساءلة رئيس مجلس الوزراء و نوابه و الوزراء و كيفية اتهامهم و محاكمتهم.

٢- تحدد بقانون رواتبهم و مخصصاتهم و حقوقهم.

الفصل الثالث السلطة القضائية

المادة السادسة والخمسون :

تنظم السلطة القضائية في الاقليم بمختلف درجاتها و أنواعها و هيئاتها و طريقة تشكيلها و شروط إجراءات تعيين أعضائها و نقلهم و مساءلتهم بقانون.

المادة السابعة والخمسون :

للقضاء الولاية العامة على جميع الأشخاص الطبيعية و المعنوية العامة و الخاصة إلا ما أستثنى منها بقانون.

المادة الثامنة والخمسون :

القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون.

المادة التاسعة والخمسون :

تختص محكمة تمييز اقليم كوردستان اضافةً لاختصاصاتها الاعتيادية بتفسير هذا الدستور و البت في الدفع بعدم دستورية القوانين المقدمة في الدعاوي المقامة أمام القضاء و ينظم ذلك بقانون.

المادة الستون :

ينوب الأدهاء العام عن المجتمع في الدفاع عن الحق العام و تحقيق العدالة



المادة الحادية و الستون :

للطوائف غير المسلمة إنشاء مجالسها الروحانية و القضائية وفق قانون خاص و لهذه المجالس حق النظر في كل ما له مساس مباشر بالأحوال الشخصية لتلك الطوائف و التي لا تدخل ضمن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية.

المادة الثانية و الستون :

تصدر الأحكام و القرارات القضائية بأسم الشعب.

الباب الرابع الادارة و المجالس البلدية

المادة الثالثة و الستون :

تجرى التقسيمات الادارية لاقليم كوردستان وفق قانون اقليمي و بما لا يتعارض و أحكام هذا الدستور مع مراعاة الحقوق الإدارية للمجموعات القومية في الوحدات الإدارية يؤلفون غالبية سكانها.

المادة الرابعة و الستون :

للاقليم استحداث الوحدات الادارية(المحافظات و الأقضية و النواحي) و تشكيل مجالسها المحلية و تعيين و تغيير مراكزها و تثبيت و تعديل حدودها و فك إرتباطها و إلحاقها بوحدة إدارية أخرى و ينظم ذلك بقانون.

المادة الخامسة و الستون :

يكون لمركز المحافظة و القضاء و الناحية و القرية التي لا يقل عدد سكانها عن ثلاثة آلاف نسمة بلدية تدار من قبل مجلس و تتولى تقديم الخدمات العامة لمواطنيها.

المادة السادسة و الستون :

١. يتم انتخاب رئيس و أعضاء المجلس البلدي من بين سكان المنطقة بالاقتراع العام الحر السري و المباشر.

٢. يراعى في تشكيل المجالس البلدية التمثيل العادل للمجموعات القومية في اقليم كوردستان.

المادة السابعة و الستون :

تحدد أصناف البلديات و كيفية انتخاب رئيس و أعضاء المجلس البلدي و صلاحيات المجالس البلدية و مدة العضوية فيها و سائر شؤونها الأخرى بقانون.

الباب الخامس الاحكام المالية

المادة الثامنة و الستون :

لا يجوز فرض ضريبة أو رسم أو تعديلها أو إلغائها أو إعفاء أحد منها إلا بقانون.

المادة التاسعة و الستون :

لسلطات الاقليم فرض و جباية الضرائب و الرسوم في الاقليم أو تعديلها أو إلغائها مع مراعاة قاعدة العدالة و المساواة و التوحيد بين مواطني الجمهورية الفدرالية العراقية.



المادة السبعون :

لسلطات الاقليم فرض و جباية الضرائب و الرسوم في الاقليم أو تعديلها أو الغالها مع مراعاة قاعدة العدالة و المساواة و التوحيد بين مواطني الجمهورية الفدرالية العراقية. تتكون واردات اقليم كوردستان من :

١. عائدات الضرائب و الرسوم و أجور خدمات المرافق العامة و إيرادات المؤسسات و الشركات و المصالح العامة في الاقليم.
٢. عائدات استثمار الموارد الطبيعية في الاقليم.
٣. المنح و الهبات و عوائد الاكتتابات و اليانصيبات.
٤. القروض الداخلية و الخارجية الخاصة باقليم كوردستان.
٥. حصة الأقليم من عوائد الثروة النفطية و رسوم الكمارك حسب نسبة سكانه الى مجموع سكان العراق.

المادة الحادية و السبعون :

يكون اقليم كوردستان من الناحية المالية خلفاً لسلطات الأتحاد بما لها من استحقاقات مالية و متأخرات الضرائب و الرسوم التي تخص الاقليم.

المادة الثانية و السبعون :

تحدد السنة المالية بقانون.

المادة الثالثة و السبعون :

يشرع في كل سنة مالية قانون الموازنة الموحدة لاقليم كوردستان و تتضمن الوردات و النفقات التخمينية.

الباب السادس الأحكام الختامية

المادة الرابعة و السبعون :

يعتبر باطلاً كل قانون أو نظام أو قرار أو مرسوم إذا كان يؤدي الى الانتقاص أو الحد من الحقوق القومية للشعب الكوردي او مواطني اقليم كوردستان أو إذا كان يتعارض مع أحكام هذا الدستور.

المادة الخامسة و السبعون :

لا يجوز تغير الكيان أو النظام السياسي للجمهورية الفدرالية العراقية دون موافقة المجلس الوطني لاقليم كوردستان و بعكسه لشعب اقليم كوردستان ممارسة حقه في تقرير المصير.

المادة السادسة و السبعون : **رؤننامه‌ی وهقايعی كوردستان**



إذا حصل نزاع أو خلاف دستوري بين سلطات إقليم كوردستان و سلطات كل من الجمهورية الفدرالية العراقية أو سلطات إقليم آخر فيحال على المحكمة الدستورية الاتحادية للبت فيه.

المادة السابعة و السبعون :

يحق للجهات التالية تقديم الأقتراح بتعديل الدستور :

١. رئيس الاقليم.
٢. مجلس الوزراء.
٣. عدد لا يقل عن ربع عدد أعضاء المجلس الوطني.

المادة الثامنة و السبعون :

يؤسس في الإقليم ديوان للرقابة المالية و يرتبط بالمجلس الوطني لكوردستان العراق و تنظم واجباته و تشكيلاته بقانون.

الخميس ٢٠٠٢/١١/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

بإسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان - العراق

رقم القرار : ٢٧

تأريخ القرار : ٢٠٠٢/١١/٧

"قرار"

استناداً الى حكم قرار المجلس الوطني لكوردستان - العراق رقم (٢٢) في ١٩٩٢/١٠/٤ ، قرر

المجلس الوطني لكوردستان - العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٧ ما يلي:

www.mojkurdistan.com